

مادة التحديث

تركيا

١- مبادئ تحرير المذكر

(١) الحكم (١٨٠٩-١٨٣٠) وفي عهده بدأت حركة اصلاحات واسعة تم التمهيد لها بالقضاء على الانكشارية وإنشاء جيش جديد مدرب وفق الاسس الحديثة وإنشاء مدارس خاص للبحرية وال الهندسة واطلاق على قوات الجيش النجد اسم (العساكر المنصورة المحمدية) واطلاق على حرم السلطان اسم (عساكر شاهانية) وارسل الضباط للدراسة في الخارج على الاسس العسكرية الحديثة واستدعى ضباط اجنب تدريب الجنود الجديد ثم اتجه الى اصلاح القضاء مستندا الى الشريعة الاسلامية لكن ذلك لم يمنعه من ان اصدر حكم ١٨٣٧ امراً بانشاء موسوعة مدنية تتولى الامور التي لم يرد عنها نص في القرآن والسنة امر بعدم مصادرة التراثات الخاصة وحكم الاعدام الا يأمر قضائيا وبذلك سلب مصالحات اليائسات وحكم الایالات اعلماً بـ امراً حكم من اقصى راية اهتم محمود الثاني بالتعليم فازدادت عدد المدارس في عهده واوجد ما يعرف بمدارس (مبنيان مكتبيان) الابتدائية لتعليم القرآن ومبادئ اللغة التركية ومدارس (رشديه) التي تهتم بدراسة العلوم والجغرافيا والرياضيات اما المدارس الساجدة فكان يدرس فيها الكلام والمتطرق والاداب والشتات اعداد كبيرة من المدارس الخاصة بالحربيّة والطب واوجهاً كذلك المدارس الداخلية اضافة الى مدارس لتخريج المعلمين والمفتين والقضاء اهتم باللغة التركية ودراسة قواعدها وارسل بعثات لجمع مفردات اللغة التركية استمر عملها ١٥ عاماً اهتم بالشعر والموسيقى وتشكلت حركة الترجمة واهتم بالطبعاعة والصحافة و خاصة نشر الكتب التركية التي تحدث عن امجاد العثمانيين ٩- ابرهاد حلمي

تولى الحكم بعده ابنه عبد المجيد الاول الذي سار ايضاً في اصلاح شؤون الدولة العثمانية وتحرييلها من السلطنة غير قادرة على مواكبة العصر إلى دولة حضارية والمطلقة على اصلاحاته اسم التنظيمات فاصدر ما يعرف باسم خط شریف كوكخانة في ٢ تشرين الثاني عام ١٨٣٩ هي عبارة عن وثيقة حقوق تشريع حقوق مُؤود له الإنسان نعت على احرمية المواطنين والمتساوية بينهم وحماية اموالهم واعتراضهم والقضاء على السخرة ووضمان الحرية الشخصية كذلك نصن على عدم اصدار حكم الاعدام الا يأمر قضائياً ويحدده مدة الجنحة الاجرامية بخمس سنوات على ان لا يتأثر اخذ التبرع الخاتمة على المحاصل الزراعية والتجارية وزراعة بيان الموظفين مع الوشاة والتقاد كذلك الضرائب على الجميع بصورة عالة بعد ان كانت توخذ من الفقراء دون اولاد الاعيان فزادت بذلك وارادات الدولة التي استخدمت لاغراض الاصلاح وستأمر بتشكيل مجلس الاحکام العدلي الذي ينقل قراراته للسلطان لتتوقيع عليها وهو الشكل الاول لمجلس التواب العشري.

صدر التنظيم الثاني الذي يعرف بـ خط شريف مهابون في عام ١٨٥٦ كان أكثر دقة في تحديد التغيرات الواجب إجراؤها، ولم يجد فيه انتقام الشخصية الذي يتضح في خط شريف كولخانة، كما أن صيغته كانت أكثر حصرية وأقرباً عن الغرب، بصورة لم تتعهد من قبل في الوثائق العثمانية، فهو لم يستشهد بأية فرائية أو بقوانيين الإمبراطورية العثمانية، وكان الفرسون بدمته يتطلع إلى الإمام أكثر مما يستوحى العاضي، وقد جاء الخط بما لم يأت في خط شريف كولخانة فيما يخص الغاء نظام الالتزام، القضاء على الرشوة والفساد، كما أنه أكد من جديد تطبيق الخدمة العسكرية على المسلمين وغير المسلمين وعدم تطبيق عقوبة

الإعدام على المرتدين عن الإسلام.

صدرت غيم الحميد الثاني ١٨٧٦ مطلب الملك العثماني عمر سعيد والذكر عمر سعيد جاء بعد ذلك سلاطين لم يكن الاصلاح بشكل جوهري اصحابهم بسبب انشغالهم بالحروب حتى مجيء السلطان عبد الحميد الثاني (١٨٧٦-١٨٩٥) تولى السلطان عبد الحميد الثاني عرش السلطنة، خلفاً لأخيه مراد الخامس، وعهد بالصدارة العظمى إلى منحت باشا، وأمره بتشكيل لجنة لوضع مشروع دستور وبعد جلست عديدة وناقشت حامية انتهت اللجنة إلى وضع هكل برلماني يقوم على مجلسين، هما مجلس الأعيان (ومجلس المبعوثان) وبانتهاء اللجنة من مهمتها أعلن الدستور يوم ٢٣ كانون الأول / ديسمبر عام ١٨٧٦. وفي مراسم خاصة أقيمت في الباب العالي المواقف لل يوم الأول لافتتاح مؤتمر السفراء الدولي في إسطنبول. وقد هدف السلطان من وراء إصدار الدستور إلى وقف تدخل дبلوماسية الأوروبية في شؤون البلاد الداخلية، ووقف التطلعات الانفصالية لشعوب الدولة من المسيحيين، والتقويه بأن الدولة العثمانية قادرة على إصلاح نفسها دون تدخل أجنبي.

وفرض لرسور العن كـ ١٨٧٦

يطلق على هذا الدستور اسم المشروطية الأولى، وهو المصطلح التاريخي، كما يطلق عليه اسم القانون الأساسي وهو مقسم إلى ١٢ قسماً، ويضم ١١٩ مادة. وقد تأثر واضعوه بالدستور البلجيكي والفرنسي والأمريكي. وحدد القسم الأول من الدستور الدولة العثمانية وصاصيتها وقرر أن بنينا الرسمى هو الإسلام، وتناول حقوق السلطان في الحكم، فاعتره مقدساً وغير مسؤوال كما تناول امتيازاته وطرق توارثه الحكم، وحدد حقوق الوزراء وواجباته برقية تنفيذ أحكام الشريعة وسلك العلة باسمه، والداعاه له في الخطبة، وتحمّله حق عزل الوزراء وتعيينهم، وإعلان الحرب وعقد الصلح وإبرام المعاهدات، وتحقيق العقوبات، وعند المجلس العومى وفته، ونص الدستور على الصدق السلطان على الأحكام القضائية الصادرة بالاعدا، ويخله أن يسن قانوناً أو يصدر مرسوماً دون موافقة البرلمان ونص على أن الجميع متسللون أمام القانون

وتتولى الدستور السلطات الثلاث فالصدر الأعظم يتولى السلطة التنفيذية، وهو رئيس مجلس الوزراء، ويرأس اجتماعاته، ويقرر أن يكون شيخ الإسلام عضواً في المجلس أو السلطة التشريعية فيتمضي بها البرلمان الذي يتكون من مجلسين أحدهما مجلس الأعيان أو مجلس الشيوخ ويعينهم السلطان، ويكون تعينهم مدى الحياة ويجب لا تقل مدة العضو عن ٤٠ عاماً، ويكون قد أدى من قبل خدمات جليلة للدولة، ولا يتجاوز عدد أعضائه عن طريق إجراء انتخابات عامة في أنحاء الدولة، يمثل كل نائب ٥٠ ألف فرد من رعايا الدولة الذكور، أو نسبة العضوية ٤ مئات، وكل الدستور الحسنة البرلمانية لأعضاهم مجلس المبعوثان، فلا يجوز القبض عليهم أو محاسبتهم إلا إذا قرر المجلس بأغلبية الأصوات رفع الحسنة عن العضو.

ولما السلطة القضائية فشارعن من خلال المحاكم الشرعية المتخصصة في نظر قضايا الأحوال الشخصية بالنسبة لرعايا البرلمان المسلمين، أما غير المسلمين فتلتقط قضاياهم في محاكم ملية خاصة بالمغاربة، وإلى جانب المحاكم الشرعية توجد المحاكم المدنية التي تتخصص بالقوانين الوضعية، وكل الدستور صيانة القضاء من أي نوع من أنواع التدخل في شؤونه واحتفظ الدستور باختصاصات مجلس الدولة التي كان يمارسها قبل باعتباره محكمة استئناف عليها تنظر الطعون المقيدة ضد القرارات الإدارية.

أمر السلطان عبد الحميد الثاني بوضع الدستور موضع التنفيذ فأجريت انتخابات عامة لأول مرة في التاريخ العثماني، وأسفرت عن تأسيس المجلسين في مجلس المبعوثان بـ ٧١ مقعداً، والمسريجين بـ ٤٤ مقعداً، مقاعد اليهود وتتألف مجلس الأعيان والشيوخ من ٢٦ عضواً، واجتمع البرلمان رسميًا في ١٩ آذار / مارس عام ١٨٧٧، وبدأ المجلسان عملهما في جد ونشاط وناقش مجلس المبعوثان بعض التشريعات مثل قانون الانتخاب وقانون عدم مركزية الحكم وإقرار الموازنة العامة للحكومة.

لم يكن اصدار الدستور هو نهاية لتشكيل الدولة العثمانية بل كانت الاوضاع فيها تسير من سوء إلى اسوء خاصة عندما قام السلطان عبد الحميد بوضع مقايد الامور بيديه فائل رئيس وزرائه مدحت باشا الذي تعود إليه معظم الاصلاحات في الولايات العثمانية، هذه السياسة الدكتورية دفعت الشعب المتقد الذي كان ينادي بالاصلاح إلى تنظيم صفوفهم في جمعيات ومنظمات وكانت تمارس نشاطها بتوعية الشعب أمثال جمعية الثيان الازراك (جامعة العثمانيين) ظهرت داخل الجيش بوطنية المدارس العسكرية تنظمت ثورياً مثل الجماعة العثمانية للاتحة والترقي التي تشكلت عام ١٨٨٩ التي استطاعت ان تفرد القلاع في ٢٣ تموز عام ١٩٠٨ ضد السلطان عبد الحميد الثاني الذي اضطر إلى اعادة العمل بدستور عام ١٨٧٦ لاجتمع مجلس